خريجي مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل

Graduates of institutions of higher education and labor market

أ. عثمان بن سيد أحمد[1]، ط.د طارق وهابي[2]

[1] أستاذ مساعد صنف "ب"، المركز الجامعي أحمد زبانة -غليزان - **ot.bensidahmed@gmail.com**

[2] أستاذ مؤقت بالمدرسة العليا للتجارة-القليعة- **ouahabi.tarek@gmail.com**

ملخص:

هدفت هذه الدراسة بصورة أساسية إلى التعرف على الصعوبات التي يعاني منها خريجي مؤسسات التعليم العالي للاندماج في سوق العمل، ولتحقيق ذلك تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم توزيع استبانة على مجموعة من خريجي مؤسسات التعليم العالي، وقد تكونت عينة الدراسة من 50 فرد، وذلك بهدف التعرف على واقع سوق العمل الحالية وآفاقه المستقبلية ومدى مواءمة مخرجات مؤسسات التعليم العالي لهذه السوق والصعوبات الملازمة لها والتي تحول دون اندماج هذه الفئة.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن سوق العمل الحالية وآفاقه المستقبلة لا تستوعب مخرجات مؤسسات التعليم العالي ويرجع ذلك لعدم موائمة مخرجات هذه المؤسسات من حيث الكم والكيف لسوق العمل.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات التعليم العالي، سوق العمل، خريجي مؤسسات التعليم العالي.

Résumé

Cette étude ambitionne d'identifier les difficultés rencontrées par les diplômés des établissements de l'enseignement supérieur, pour s'intégrer sur le marché du travail, pour atteindre l'objectif de cette recherche la méthode descriptive analytique a été adoptée. On a distribués un questionnaire sur un échantillon composée de cinquante individu(50), dans le but de cerner la réalité, et les perspectives du marché du travail, et de savoir l'appropriation des outputs des établissements d'enseignement supérieur à ce marché, et les difficultés qui font obstacle à l'intégration de ces diplômés.

L'étude a conclu que le marché actuel et ses perspectives ne comprennent pas l'output des établissements d'enseignement supérieur, et cela est rendu à la désappropriation de ces derniers avec les besoins du marché du travail en termes de quantité et de qualité

Mots-clés : enseignement supérieur, marché du travail, les diplômés des établissements d'enseignement supérieur.

Jel Classification Codes : XN1, XN2.

أ. عثمان بن سيد أحمد، salim_mokh77@yahoo.fr

1. المقدمة:

تعتبر القوى العاملة أهم عنصر من عناصر الإنتاج، والركيزة الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والتقدم والرفاهية الاجتماعية وتوفير الحياة الكريمة للشعوب في أي مجتمع، بغض النظر عن توجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...إلخ. ويتميز الوطن العربي بثروة الموارد البشرية وبوجه خاص نسبة عالية من الشباب مقارنة مع باقي العالم، إذا ما تم تحويلهم من عبئ ضاغط على الموارد إلى طاقة منتجة وذلك من خلال تنمية قدراتهم وكفاءاتهم الإنتاجية وتزويدهم بالمهارات والخبرات والمعارف المتجددة.

وعلى الرغم من ذلك يواجه خريجو مؤسسات التعليم العالي ظاهرة البطالة، حيث انظمت هذه الفئة إلى صفوف الباحثين عن عمل، وتعود هذه الظاهرة لأسباب عدة، من بينها تراجع دور الدولة في توظيف الخريجين، وتدنى قدرة سوق العمل في القطاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة، وتدني أو غياب المواءمة بين نوعية مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وقلة الاهتمام والوعي لدى الخريجين بالتشغيل الذاتي عن طريق تأسيس المنشآت الصغرى نظرًا لغياب التوجيه والارشاد، وضعف مستوياتهم المهارية.

ويشهد التعليم العالي زيادة في مستوى الاهتمام والتنافس العالمي، من خلال الانفتاح الكبير في جميع المجالات وسهولة انتقال المعرفة والقوى العاملة وظهور وظائف جديدة لم تكن من قبل. الأهمية البالغة التي تؤديها مؤسسات التعليم العالي والعلاقة التي تربطها بسوق العمل إضافة إلى أهميتها في المجتمع وتكوينها لطاقات بشرية مؤهلة، كل هذا أدى إلى زيادة الاهتمام بها على المستوى العالمي. ويتمثل سوق عمل خريجي مؤسسات التعليم العالي في مجموع الوظائف التي يعرضها القطاع العام والخاص، والتي توفر مناصب عمل لهاته الفئة في اختصاصات معرفية مختلفة، وعلى اختلاف خصوصيات سوق عمل خريجي مؤسسات التعليم العالي عن أسوق السلع والخدمات، يشتركون في العديد من الأليات التي تنظمهم والقوانين التي تحكمهم، في مقدمتهم قانون العرض والطلب.

ولكن ظهرت مشاكل عديدة أدت إلى اختلال التوازن في سوق العمل في جانبي العرض والطلب من الخريجين الجامعيين، هذه المشاكل يعود بعضها إلى أسباب تتعلق بمؤسسات التعليم العالي نفسها، والبعض الأخر يعود إلى أسباب تتعلق بالبيئة المحيطة بهذه المؤسسات.

حيث أنتج هذا الاختلال في أفريل 2014 نسبة 13% من الخريجين الذين لايزالون يبحثون عن عمل حسب الديوان الوطني للإحصاء، رغم أن النسبة تراجعت بالنسبة لهذه الفئة من 21.4% إلى 14.3% ما بين 2012 و2013 يبقى هذا التراجع ضرفي حيث في سبتمبر من نفس السنة ارتفعت النسبة إلى 16,4% وهذا راجع لعدم قدرة سوق العمل على استيعاب هؤلاء الخريجين. فقد بدأت العديد من مؤسسات التعليم العالي العمل على موائمة مخرجاتها من أصحاب الشهادات مع متطلبات سوق العمل، رغم ذلك لازال خريجي هذه المؤسسات يواجهون مشاكل وصعوبات كبيرة في ظفر بمناصب عمل تلبي احتياجاتهم، ومن هنا تبرز إشكالية هذا البحث والتي تتمثل في الآتي:

ماهي الصعوبات التي يواجهها خريجي مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في سوق العمل؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يتم طرح مجموعة من الأسئلة قصد الإحاطة بموضوع الدراسة والتي سيتم ذكرها كالاتي:

- هل سوق العمل الحالية توفر فرص عمل كافية لخريجي مؤسسات التعليم العالي؟
- هل تتوائم مخرجات التعليم العالي في الجزائر مع متطلبات سوق العمل؟
- هل توجد عوامل تؤثر على خريجي مؤسسات التعليم العالي للاندماج في سوق العمل؟

- **الفرضيات:**

وللإحاطة بجميع جوانب الموضوع وقصد الإجابة على الأسئلة السابقة الذكر يتم اقتراح الفرضيات الأتية:

- التوجهات الاقتصادية الحالية والمستقبلية في الجزائر لا تؤدي الى توفير مناصب عمل كافية لخريجي مؤسسات التعليم العالي.
- تتبنى مؤسسات التعليم العالي في الجزائر السياسات والاستراتيجيات التي لا تحقق التوافق بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل.
- توجد عوامل عديدة تؤثر سلبا على اندماج خريجي مؤسسات التعليم العالي في سوق العمل.

- **منهج الدراسة**

بعد الحصول على البيانات اللازمة تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للقيام بتحليل النتائج المتحصل عليها من جهة واختبار الفرضيات من جهة أخرى.

- **مجتمع وعينة الدراسة:**

تكونت عينة الدراسة من خريجي مؤسسات التعليم العالي، حيث تم توزيع 50 استبانة وتم استعادة 48 استبانة صالحة للتحليل، أي بنسبة استرجاع 96%.

2. واقع التعليم العالي في الجزائر:

1.2 مفهوم التعليم العالي

يعتبر التعليم أداة للإعداد والتكوين وتلقي المعرفة والخبرة ونقل المعلومات والمهارات من جيل إلى جيل ومن مكان إلى مكان، وهو من أهم مرتكزات التنمية وذلك من خلال مساهمته في إعداد الإطارات الفنية والأكاديمية لمؤسسات المجتمع المختلفة.

1.1.2 تعريف التعليم العالي

يعد التعليم العالي من أهم المراحل التعليمية في حياة الإنسان لأنه يأتي استكمالا لما تم تحقيقه في مراحل التعليم الأساسية والثانوية ولذلك فإن تحقيق الأهداف التعليمية التي يتوقعها المجتمع يعتمد على قدرة نظام التعليم على تحقيق أهدافه في هذه المراحل.[1]

وتشترط الكثير من الدول ومنها دول الوطن العربي نجاح الطالب في امتحان البكالوريا للالتحاق بمؤسسة التعليم العالي.[2] تعرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة[3] (UNESCO) التعليم العالي كمفهوم على أنه: "كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه للبحث الذي يتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة".

عرفت الجريدة الرسمية التعليم العالي على أنه:" كل نمط للتكوين أو البحث يقدم على مستوى ما بعد الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي ويمكن أن يقدم تكوين تقني على مستوى عال من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة ".[4]

كما يتكون التعليم العالي كنظام من العناصر التالية:

شكل رقم (1): مكونات نظام التعليم العالي.

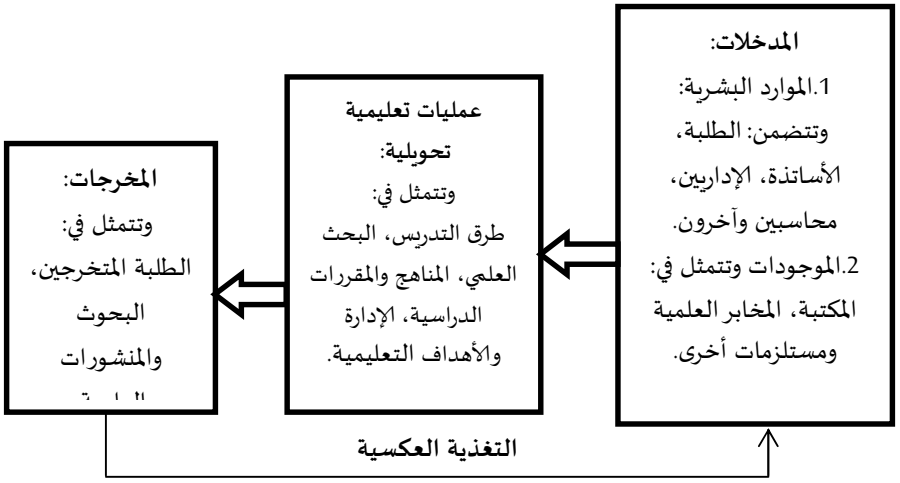

المصدر: فوزي العبادي، هاشم، وحجيم الطائي، يوسف. (2011). التعليم الجامعي من منظور إداري: قراءات وبحوث (ط.1). الأردن: دار اليازوري، ص: 161.

2.1.2 خصائص التعليم العالي

يعتبر الطالب في مرحلة التعليم العالي باحثا، لذا فإن هذا التعليم يساعده على البحث والتحليل والتوصل إلى تحقيق الأهداف بالطرق العلمية، إذا فالتعليم العالي يهتم بتعليم الطالب على الإنتاج الشخصي كالتأليف وكتابة البحوث ليصبح في المستقبل قادرا على الإنتاج في ميادين مختلفة. فمؤسسات التعليم العالي في العالم تقود مجتمعاتها، وتشكل أحد أهم مفاتيح القوة لدولها، فقوة الدول تقاس بدرجة إنتاجها من البحث العلمي الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي، فعند الاستناد على القدرات والمهارات تتقدم الدولة ويتطور المجتمع.[5]

3.1.2 أنواع التعليم العالي

عرف سابقا طريقة واحدة للتعليم العالي من خلال الأستاذ وقاعة التدريس ومع تطور الزمن ظهرت طرق أخرى لتقديم التعليم العالي ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتزايد الطلب على التعليم العالي تنوعت طرق وأساليب تقديم البرامج الخاصة بالتعليم العالي، ومن بين الطرق نجد ما يلي:[6]

- **التعليم العالي النظامي:** وهو التعليم العالي التقليدي السائد حاليا في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة.
- **التعليم عن بعد:** هو نظام يكون فيه الأستاذ والطالب غير مجتمعين في مكان واحد، ولكنهم يتواصلون من خلال تقنيات الاتصال، والمعلومات الحديثة. وتعرف اليونسكو التعليم عن بعد بأنه "عملية تعليمية لا يكون فيها اتصال مباشر بين الطالب والأستاذ، بحيث يكونوا متباعدين زمنيا ومكانيا ويتم الاتصال بينهما بالوسائط التعليمية (إلكترونية ومطبوعات).
- **مؤسسات التعليم العالي المفتوحة:** تقوم فكرتها على أساس إتاحة فرص التعليم العالي المستمر للدارسين، وتيسير عمليات التعليم للطلبة في أماكن إقامتهم وذلك باستخدام تقنيات الاتصال والمعلومات الحديثة.
- **التعليم العالي التعاوني:** هو تعليم عالي يتم توفير مرافقه وتمويله وعملياته التعليمية من قبل مؤسستين: أحدهما مؤسسة تعليم عالي والأخرى مؤسسة إنتاجية أو صناعية، وذلك عن طريق المشاركة والتكامل بين المؤسستين.
- **مؤسسات التعليم العالي للشركات:** وهي مؤسسات تنشؤها الشركات العالمية الكبرى، وتحمل عادة نفس اسم الشركة، وتقدم تعليما نوعيا يخدم مجالات واختصاصات عمل الشركة، وتهدف من ذلك إلى إعداد إطارات مؤهلة في اختصاصات محددة تساهم في تطوير إنتاج الشركة ورفع مستوى جودة الأداء والإنتاج ومن أمثلتها جامعة موتورولا.

2.2 أهداف ووظائف التعليم العالي

1.2.2 أهداف التعليم العالي

تساهم الأهداف في تحديد وسائل وأساليب التعليم العالي، كما تشكل نقطة البداية للعمل المتقن البعيد عن العشوائية، فعلى مستوى السياسة التعليمية تساهم الأهداف في تحديد بنية نظام التعليم وأنواعه، بالإضافة إلى أنها تحدد وسائل وأساليب وبرامج التعليم وترسم صورة للخريج المراد إعداده، أما على مستوى الأستاذ فتساعد الأهداف على تنظيم التعليم وإيجاد الأساليب المساهمة في تطوير معرفة الخريج واختيار الوسائل اللازمة للوصول إلى النتائج المتوقعة، بالإضافة إلى مساهمتها في تحديد اتجاهات الخريج وجهوده والتقليل من الصراع والاختلاف في وجهات النظر بين الأستاذ والطالب، كما توجه عملية إعداد رأس المال البشري حسب حاجات المجتمع.

كما أن أهداف التعليم العالي تحكمها عدة أسس من أهمها:[7]

- **الشمولية**: بمعنى إحاطة الأهداف بكل المجالات التي يسعى التعليم العالي إلى تحقيقها.
- **التكامل**: تعني ربط الأهداف مع بعضها، بحيث لا تكون متعارضة أو متناقضة.
- **الواقعية**: ضرورة اقتراب الأهداف من الواقع.
- **المستقبلية**: بمعنى يجب أن تكون الأهداف مرنة تتوقع للمستقبل وتتنبأ بما هو آت مستقبلا.
- **القابلية للتطبيق**: بمعنى أن تكون الأهداف عملية قابلة للتطبيق.

وتصنف أهداف التعليم العالي إلى أهداف عامة وأخرى خاصة والتي نفصلها فيما يلي:[8]

- **الأهداف العامة للتعليم العالي**

تلخص الأهداف العامة للتعليم العالي في العناصر الآتية:

- إعداد أفراد ذوي كفاءات متخصصة في مختلف المجالات، ويعد الهدف العام والأساسي للتعليم العالي والذي يتطلب من مؤسسات التعليم العالي التركيز على احتياجات المجتمع والاهتمام بجودة التعليم فيها.
- تنمية شخصية الطالب بأبعادها المختلفة، وهذا يتطلب تنويع في نشاطات مؤسسات التعليم العالي التي تساعد على نماء شخصية الطالب روحيا، معرفيا، لغويا، وجسمانيا.
- تطوير الالتزام بتحكيم العقل والأخذ بالمنهج العلمي وتطوير استخدامه في الحصول على المعرفة واكتشاف الحقائق؛
- الاستمرار في متابعة التعليم لتطوير المعارف والقيم والاتجاهات ومواكبة التقدم العلمي المتسارع.
- تحقيق النمو والتقدم للمجتمع من خلال تطوير الانفتاح على الخبرات الإنسانية.

- **الأهداف الخاصة بالتعليم العالي**

وهي الأهداف التي يؤدي تحقيقها إلى تحقيق الأهداف العامة وتلخص الأهداف الخاصة للتعليم العالي فيما يلي:

- القدرة على الحصول على المعرفة المرغوبة بسهولة ويسر من خلال إتقان المهارات اللازمة للحصول على المعرفة.
- استخدام المنهج العلمي في التفكير.
- القدرة على التطوير والإبداع والتجديد.
- التعامل مع الآخرين بمودة واحترام.
- القدرة على التعامل مع المعرفة وحل القضايا بموضوعية ومسؤولية.

2.2.2 وظائف التعليم العالي

يتطلب تحديد دور التعليم العالي معرفة حاجات المجتمع وتطلعاته لتحديد المناهج التي يجب أن يتبعها نظام التعليم العالي لإحداث الموازنة بين التغيرات الاقتصادية السريعة وما يقابلها من تغيرات اجتماعية، ولذلك لا تقتصر وظائف مؤسسات التعليم العالي على التكوين وإعداد الكفاءات البشرية المتخصصة فقط بل تعددت وأصبح من أهم وظائفها ما يلي:[9]

- **الإعداد والتأهيل والتكوين**

من خلال التركيز على مضامين برامج التعليم ومنهجياته ومقارباته وممارسته ووسائل نقل المعرفة من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- تزويد المتخرجين بالمعارف والمهارات الكافية التي تتيح لهم الانخراط والمشاركة الفعالة في المجتمع؛

- تعزيز العلاقات بين المحيط الأكاديمي وسوق العمل، وإنشاء شراكات مع مختلف القطاعات وتحليل احتياجات المجتمع والعمل على تلبيتها، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات العلمية والتقنية والاقتصادية.

- **البحث العلمي**

يمثل البحث العلمي أحد الوظائف الهامة في التعليم العالي وعاملا أساسيا من عوامل تعزيز وتحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم العالي، ويحقق البحث العلمي ما يلي:

- تنشيط البحث العلمي وخاصة في الميادين التطبيقية وكشف أسرار العلم وتفسير نتائج البحوث العلمية ونشرها بما يؤدي إلى تطوير المعرفة وتعميقها وتوسيع نطاقها لتوفير قاعدة علمية لاتخاذ القرارات.

- ضمان الإعداد والتكوين المناسبين للباحثين من خلال تطوير الدراسات العليا.

- تعزيز نشر المعارف في جميع المجالات والاعتراف بالحريات الأكاديمية وخاصة حرية البحث والنشر.

- **خدمة المجتمع**

تشكل خدمة المجتمع إحدى الوظائف الهامة للتعليم العالي، ذلك لا يتوقف عند الإعداد والتكوين والبحث العلمي وإنما يمتد إلى خدمة قضايا المجتمع وذلك من خلال:

- حماية التراث الإنساني والمساهمة في الحفاظ على قيم المجتمع وتعزيزها.
- المساهمة في فهم الثقافات المحلية والإقليمية والدولية والتاريخية وتعزيزها في إطار التنوع الثقافي.
- بناء القدرات الشخصية عند الطلبة على التفكير والحوار وتقبل الرأي الآخر، والمهارات الإبداعية وترسيخ التفكير العلمي في سلوكه.
- تهيئة الطلبة لتطبيق المعارف وتوظيفها في حياتهم اليومية والعملية.
- نشر القيم المتفق عنها عالميا وأهمها: السلام، العدالة، المساواة، التضامن وحقوق الإنسان.
- تزويد المجتمع بإطارات مؤهلة ومتخصصة.

3.2 مشاكل التعليم العالي في الجزائر

رغم تشابه مشاكل التعليم العالي في دول العالم، إلا أن المشاكل الخاصة باستقلال مؤسسات التعليم العالي، أساليب التقويم، آليات الالتحاق، اختيار المقررات الدراسية وأسلوب الامتحانات والتقويم تختلف اختلافا شديدا بين الدول. ولكن تعتبر مشاكل التعليم العالي في الدول النامية والعربية وبالأخص الجزائر أشد تعقيدا، وفيما يلي نلخص مشاكل التعليم العالي بالجزائر:[10]

- انفجار عدد كبير للطلبة في الجامعات مما أدى إلى ضعف الطاقة الاستيعابية وهذا بسبب تشجيع الجزائر للتعليم (ديموقراطية التعليم).
- العلاقة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي الجزائرية علاقة مركزية (عدم استقلالية الجامعة الجزائرية).
- فقدان الشهادة الأكاديمية لقيمتها في الحصول على وظيفة أو عمل.

- عدم تخطيط المناهج، فلا يوجد ربط بين النظريات والتطبيق العملي لأن أسواق العمل تحتاج لمهارات لا يحصل عليها الطالب من مؤسسات التعليم العالي.

- عدم تناسب نوعية المخرجات مع حجم الإنفاق على التعليم العالي، وعلى الرغم من إعطاء قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الأولوية في مجال الإنفاق، إلا أنه لا يكفي في تحقيق الفعالية لدى الخريج الجامعي فالتعليم كم وكيف، وبالتالي يصبح الخريج غير كفئ وتنقصه المهارات والمعرفة والدراسات التقنية مما يؤدي إلى نقص إنتاجيته في العمل المخصص له.

- اتساع الفجوة بين أهداف التعليم العالي ومردوده الاقتصادي والاجتماعي، حيث يؤثر النقص المهاري الذي تعاني منه الجزائر، بالرغم من كثرة الجامعات والمعاهد والمدارس العليا، إلا أنها تركز على الكم على حساب الكيف، مما يجعلها غير قادرة على تغطية احتياجاتها المحلية، ناهيك عن عجزها عن دخول سوق المنافسة الدولية مما يمكن وصفه بالقصور، إن لم يكن تدهورا في هذه المهارات.

- تزايد حدة الصراع الفكري داخل مجتمع التعليم العالي الجزائري، وهذا يعود لوجود تيارات فكرية متصارعة من الممكن تعمل على زعزعة استقرار الجامعة الجزائرية.

- ابتعاد مؤسسات التعليم العالي على توعية الطلبة بمشكلات المجتمع وقضاياه وبمتطلبات التنمية وتأمين المستقبل.

- التعليم العالي الجزائري يعاني من مشكلة عدم ملاءمته لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى البشرية، وأن هناك فجوة بين ما يقوم به التعليم العالي الجزائري من أدوار وما ينتظره المجتمع منه.

- ضعف هيئات التدريس في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، وهذا نظرا لعدم تعلمهم البيداغوجيا وطرق إيصال المعلومات، مما أدى الى تكهرب العلاقة بين الأستاذ والطالب.

- بطالة الخريجين، بدأت معاناة الخريجين تتزايد في الآونة الأخيرة، وزادت بطالتهم وخاصة في العلوم الإنسانية والإجتماعية، وقد وصلت هذه البطالة المقنعة إلى مستويات كبيرة، خاصة الحاملين لشهادة الليسانس، وبعض الشهادات فيما يخص الماجستير مما أدى إلى لجوء الدولة الجزائرية إلى توفير فرص عمل مؤقتة (عقود ما قبل التشغيل) وهذا ما أثر في نفسية طلاب الجامعة.

- الضغط التدريسي على أساتذة الجامعة مما يرهق كاهله بالمحاضرات وحصص الأعمال الموجهة، ولا يتاح له المجال للقيام بالبحوث العلمية أو بتعليم الطلاب البحث العلمي، فيقتصر دوره على المحاضرات وبعض الندوات والإشراف على الطلاب في إعداد المذكرات والأطروحات.
- الانحلال الأخلاقي وانتشار ظاهرة الغش داخل مؤسسات التعليم العالي، مما أدى إلى فقدان مصداقية الشهادات المحصل عليها، وإلى عدم وجود بيئة جامعية مشجعة لطلب العلم بالنسبة للطالب والأستاذ.

3. مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل

أصبحت ظاهرة عدم المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل ظاهرة عامة في البلدان العربية، تزداد خطورة واتساعا. ولم تعد شأنا فنيا يخص الفنيين المعنيين بالتعليم والتدريب وأسواق العمل، بل أصبح موضع اهتمام الساسة في أرفع المسئوليات.

1.3 الهيكلة الجديدة للتعليم العالي

نظرا للعوائق التي تعاني منها مؤسسات التعليم العالي ولتمكينها من القيام بدورها، صادق مجلس الوزراء في 30 أفريل 2002 على مخطط توجيهي حددت فيه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استراتيجية عشرية 2013/2004 تركز على إعداد وتطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي، تتمثل المرحلة الأولى لهذا الإصلاح في وضع هيكلة جديدة تستجيب للمعايير الدولية للتعليم العالي (ليسانس، ماستر، دكتوراه)، ويهدف هذا الإصلاح إلى ما يلي:[11]

- ضمان نوعية التكوين من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي المشروع على التعليم العالي.
- تحقيق انسجام حقيقي مع المحيط الاقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة ما بين مؤسسة التعليم العالي وسوق العمل.
- تطوير آليات التكييف المستمر مع تطور المهن.
- تدعيم المهمة الثقافية لمؤسسة التعليم العالي من خلال ترقية القيم، خاصة تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.
- التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا.
- تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنويعهما.
- ارساء أسس الحاكمية الراشدة المبنية على المشاركة والتشاور.

- ويضاف لهذه الأهداف البعد الدولي للتعليم العالي الذي يبرز من خلال:
- التفتح والمنافسة اللتين أصبحتا تميزان أنظمة التعليم العالي.
- انشاء فضاءات جامعية إقليمية ودولية (فضاء مغاربي، أورو متوسطي...) لتسهيل حركة الطلبة والأساتذة والباحثين ومن ثم تشجيع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث.

وبالتالي يمكن لمؤسسة التعليم العالي الجزائرية من خلال انخراطها في هذه الفضاءات أن تثبت مصداقيتها على المستوى الدولي وأن تحقق أفضل استفادة من هذه التبادلات والتمكن من جعل الشهادات الوطنية ذات مقروئية.

ومن هذا المنطلق أصبحت مؤسسة التعليم العالي فضاء ينظم ويتحقق فيه اكتساب المعرفة ونقلها ونشرها وهي كعامل حاسم للتنمية وتحقيق التنافسية الاقتصادية، فنظام (ل.م.د) يسعى لإدخال ممارسات بيداغوجية جديدة ومقاربات ابتكارية في بناء برامج للتعليم والتكوين مستوحاة من احتياجات المجتمع كذلك من خلال تطوير قدرات البحث وتطبيقاته، بالإضافة إلى إعادة تحديد المهام الموكلة لمؤسسة التعليم العالي في علاقتها مع القطاع الاجتماعي والاقتصادي وإعادة ضبط مشاركتها في حل المشاكل المرتبطة بالنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي.

يتطلع هذا الإصلاح أن يكون عميقا وشاملا ومنسجما يمس في نفس الوقت هيكلة لتعليم وتنظيم الدراسات الجامعية ومحتويات البرامج البيداغوجية وتسيير مؤسسة التعليم العالي، فهو إصلاح يرتكز على مقاربة جديدة للعلاقات البيداغوجية والعلمية (الطلبة، الأساتذة والإدارة) ضمن مسعى يضع الطالب في قلب جهاز التكوين، ويجعل من هيئة التدريس العنصر المحرك الذي تقع عليه عملية تعريف برامج التكوين والبحث وتصميمها وتجسيدها تحت مسؤولية وإشراف مؤسسة التعليم العالي التي خولتها أحكام هذا الإصلاح صلاحيات جديدة ومنحتها صفة صاحب المشروع في صياغة سياستها التطويرية.

2.3 سوق العمل الجزائري

يعد مصطلح سوق العمل من المصطلحات التي ظهر استعمالها حديثا وبالتحديد أثناء الحرب العالمية الثانية حيث استخدم هذا المصطلح من قبل اللجنة الأمريكية لتنظيم شؤون العمال وعرفته هذه اللجنة بأنه:" المكان الذي تتفاعل فيه مختلف العوامل التي تؤثر في عناصر

التوظيف، أي المكان الذي يبحث فيه أصحاب العمل عن العمال، أو يبحث فيه العمال عن عمل، وهو المجال العام الذي توجد فيه أنواع عديدة من ظروف العمل التي توفر وتوجه من خلاله العلاقات المختلفة للعمل كحالات عرض العمل والطلب عليه والاختلافات المهنية في الأجور وساعات العمل وغير ذلك من ظروف تشغيل العمال"، كما يمكن أن يكون مصطلح سوق العمل هو تلاوي وتفاعل قوى العرض والطلب على العمل.[12]

إن مشكلة بطالة خريجي الجامعة تتميز بأنها تمس شريحة من المجتمع يحمل أفرادها تأهيلاً عالياً لا يؤهلهم للمشاركة في تطوير المجتمع وحسب، بل أيضاً في قيادة عمليات التغيير والتنمية.[13]

ويمثل الشكل(2) الموالي تطور البطالة عند خريجي مؤسسات التعليم العالي في الجزائر في الفترة ما بين 2010 و2014.

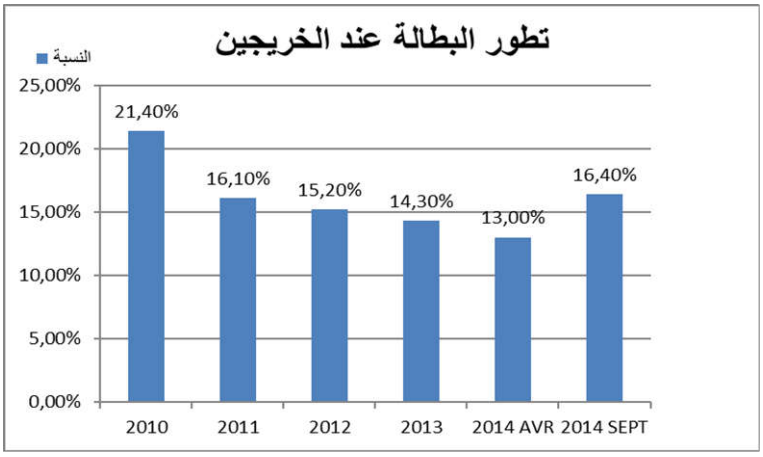

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء www.ons.com

فبعد الانخفاض المسجل خلال الفترة 2010-2013 حيث تراجعت ذات النسبة من 21,4% إلى 14,3% لتصل إلى عتبة 13% خلال أفريل 2014، كما ارتفعت خلال سبتمبر من نفس السنة لتصل إلى 16,4%، حيث أدى هذا الارتفاع إلى الزيادة في نسبة البطالة حسب المكتب الدولي للعمل، إذ بلغت نسبة 10,6% في نفس الفترة. وهذا راجع لعدم قدرة السوق استيعاب لدفعات جديدة من الخريجين.

ومما لا شك فيه أن الدول النامية بحاجة ماسة إلى مهنيين على قدر عال من التأهيل ولكن هذه الحاجة ليست مُطلقة تستدعي تخريج أعداد لا نهائية من الأفراد، بل هي محدودة

كماً ونوعاً وتوقيتاً، وإلا فإن التوسع في التعليم الجامعي سيؤدي حتماً إلى نتائج عكسية ومعيقة للتنمية المنشودة.[14]

وهذا ما حدث في بعض الدول التي توسعت في التعليم الجامعي لأسباب اجتماعية وسياسية دون اعتبار للمعايير الاقتصادية مما خلق مشكلات لا تقل خطورة عن تلك التي ساعد التعليم في علاجها وهي على النحو الآتي:[15]

- غياب قدر كبير من الموائمة بين التعليم الجامعي من جهة وبين حاجات التنمية الوطنية من جهة أخرى.
- فقدان الثقة في التعليم الجامعي سواءً من الأفراد أو من قطاعات الإنتاج.
- ارتفاع طموحات خريجي الجامعات وصعوبة تحقيقها.
- هجرة شباب الريف نحو المدن التي تحتضن الجامعات.
- عدم التوافق نوعاً وكماً بين مخرجات الجامعات وقدرة سوق العمل على الاستيعاب.
- الاختلال في سوق العمل من جانبين: تصعيد المؤهلات التعليمية المطلوبة، واختلال هرم العمالة.
- عادة ما يصاحب التوسع غير المدروس في التعليم التضحية بالجودة فيكون الاهتمام منصباً على الكم دون الكيف فيزداد عدد الخريجين ذوي المستويات الضعيفة فتقل قيمة الشهادات في سوق العمل.

ويؤكد أنطوان رحمة على أن مشكلة بطالة المتعلمين ما هي إلا ناتج لارتفاع معدل النمو الكمي في عدد خريجي الجامعات عنه في معدل نمو فرص العمل التي تحتاج لمتعلمين.[16] كما أن بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي أكثر خطراً وأعصى حلاً من بطالة خريجي الثانوي لعدة أسباب:[17]

- ارتفاع تكلفة التعليم الجامعي مقارنة بالتعليم الثانوي.
- طموحات خريجي التعليم الجامعي أعلى من طموحات خريجي التعليم الثانوي.
- مرونة سوق العمل الخاص بخريجي التعليم الثانوي مقارنة بسوق العمل الخاص بخريجي التعليم الجامعي.

ويرى علي القرني أن التعليم الجامعي مازال في العالم العربي يعاني من قصور يحول دون تلبية الاحتياجات التنموية وعزى تلك الأسباب إلى عدة عوامل، من أهمها: استخدام أساليب

التدريس التقليدية في الجامعات حيث يتم الاعتماد على حشو الأذهان بالمعارف والمعلومات الكثيفة، وإغفال تلك المهارات المعينة والهادفة إلى تنمية التفكير الإبداعي الخلاق، والسبب الآخر هو الاستجابة غير الصحيحة من قبل الجامعات للطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي حيث زادت أعداد الطلاب عن إمكانياتها فتأثرت برامجها وقلت كفاءتها وإنتاجيتها في مجال إجراء الأبحاث العلمية.[18]

أما عن مدى موائمة التعليم الجامعي لسوق العمل وجد أنه توجد علاقة متبادلة بين قطاع التعليم الجامعي من جهة وبين قطاع الأعمال من جهة أخرى، تفرض على كل منهما الانفتاح على الآخر والتعاون معه، وهذا يتطلب اعتماد تدابير فعالة لتقوية العلاقة بين الطرفين لضمان نجاح كل منهما في تحقيق أهدافه.[19] كما أن عبد الله الجبر، توصل إلى أن واقع المهارات العلمية المتوفرة لدى خريجي مؤسسات التعليم العالي وواقع الاتصال بين هذه الأخيرة وسوق العمل بقطاعيه العام والخاص، وتكمن في:[20]

- أن المهارات المتوفرة لدى الخريجين لا تتوافق مع طبيعة الأعمال التي تقدمها جهات التوظيف في القطاعين العام والخاص.
- أن مستوى الاتصال بين الجامعات وبين جهات التوظيف ليست بالفعالية المطلوبة.
- أن خريجي الجامعات بحاجة إلى إعادة تدريب ليتمكنوا من القيام بالأعمال المقدمة لهم.

وبالتالي لابد من إحداث موائمة بين التعليم الجامعي وسوق العمل من خلال انفتاح الجامعات على قطاع الأعمال والإنتاج في المجتمع، وذلك بإنشاء وحدات للتنسيق الإداري والفني داخل الجامعات، هدفها زيادة فاعلية الاتصال بقطاعات العمل والإنتاج الحكومية والخاصة.

4. تحليل الاستبيان

1.4 المتغيرات الديمغرافية (الجنس والجامعة)

- **الجنس:** يوضح الشكل الآتي نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس، حيث بلغ عدد الذكور في العينة 27 أي بنسبة 56% أما الإناث فبلغت النسبة 44%.

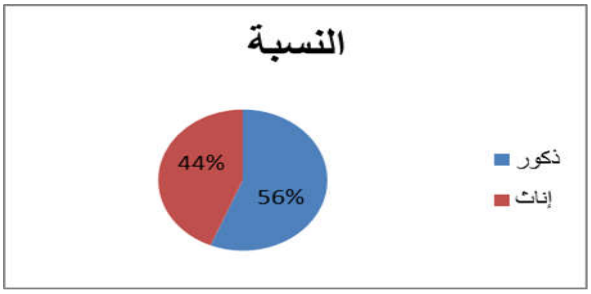

- **نوع مؤسسة التعليم العالي:** يوضح الشكل الآتي نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع مؤسسة التعليم العالي، حيث توضح النتائج أن 50% من الإجابات كان من طرف خريجي الجامعات أما باقي الإجابات فتوزعت بين خريجي المدارس العليا ب47,9% أما بقية الإجابات كانت من طرف خريجي المعاهد التي لم تتعدى 2%.

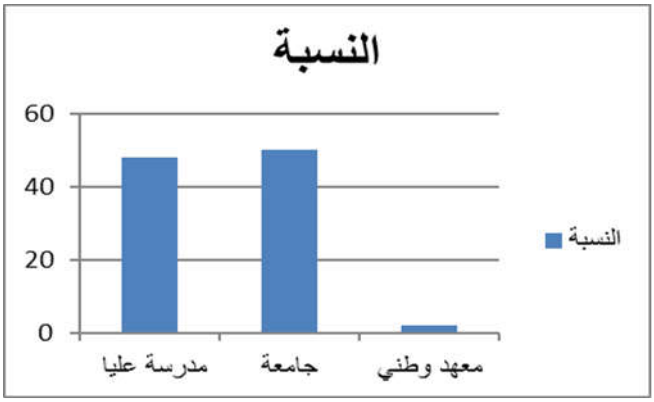

2.4 نتائج أفراد العينة حول فقرات المحاور

الفقرة	التكرار(ت) النسبية (%)	الإجابات					الإجمالي
		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	
1	ت	19	21	2	6	-	48
	%	39,6	43,8	4,2	12,5	-	100,0
2	ت	**13**	**18**	**9**	**8**	-	48
	%	27,1	37,5	18,8	16,7		100,0
3	ت	**15**	**17**	**7**	7	**2**	48
	%	**31,3**	**35,4**	**14,6**	14,6	**4,2**	100,0
4	ت	**14**	**18**	**5**	10	**1**	48
	%	**29,2**	**37,5**	**10,4**	**20,8**	**2,1**	100,0
5	ت	**21**	**21**	**3**	**2**	**1**	48

	%	43,8	43,8	6,3	4,2	2,1	100,0
6	ت	28	13	1	4	2	48
	%	58,3	27,1	2,1	8,3	4,2	100,0
7	ت	32	14	1	1	-	48
	%	66,7	29,2	2,1	2,1	-	100,0
8	ت	12	14	9	11	2	48
	%	25,0	29,2	18,8	22,9	4,2	100,0
9	ت	13	14	9	10	2	48
	%	27,1	29,2	18,8	20,8	4,2	100,0
10	ت	7	8	16	11	6	48
	%	14,6	16,7	33,3	22,9	12,5	100,0
11	ت	28	12	6	1	1	48
	%	58,3	25,0	12,5	2,1	2,1	100,0
12	ت	24	14	5	4	1	48
	%	50,0	29,2	10,4	8,3	2,1	100,0
13	ت	22	21	2	3	-	48
	%	45,8	43,8	4,2	6,3	-	100,0
14	ت	8	9	10	16	5	48
	%	16,7	18,8	20,8	33,3	10,4	100,0
15	ت	2	11	9	18	8	48
	%	4,2	22,9	18,8	37,5	16,7	100,0

المصدر: تم اعداد الجدول بناء على نتائج برنامج spss

3.4 تحليل النتائج

قبل أن نستهل عملية تحليل نتائج محاور الدراسة يجب وضع الأسس التي يجب أن تبنى عليها تلك القراءات للنتائج المتحصل عليها، والتي نجد ضمنها عملية تبويب البيانات إلى فئات من خلال التعرف على المدى والذي يساوي أربعة (4)[21]، وأما فيما يخص عدد الفئات فهي محددة مسبقا بخمسة (5) فئات، هذا ما يسمح بحساب طول الفئة والذي يساوي 0.8[22]، وبالتالي يمكن تحديد الفئات كما يلي:

- الفئة الأولى [من 1.00 إلى 1.79] وتمثل صيغة غير موافق تماما؛
- الفئة الثانية [من 1.80 إلى 2.59] وتمثل صيغة غير موافق؛

- الفئة الثالثة [من 2.60 إلى 3.39] وتمثل صيغة محايد؛
- الفئة الرابعة [من 3.40 إلى 4.19] وتمثل صيغة موافق؛
- الفئة الخامسة [من 4.20 إلى 5.00] وتمثل صيغة موافق تماما .

ومن أجل تحليل نتائج محاور الدراسة تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبيان، حيث تكون الفقرة إيجابية أي أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.01[23] أو(مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60 %[24])، وتكون الفقرة سلبية أي أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.01 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05.

ويوضح الجدول الموالي أراء أفراد العينة للمحاور الثلاث، وذلك عن طريق استخدام اختبار T للعينة الواحدة.

	رقم الفقرة	عنوان الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
المحور الأول	1	وجود عدد كبير من الجامعات التي تخرج أعداد هائلة من الخريجين مقابل سوق العمل المحدود.	4,10	0.82	0,973	29,229	0.00
	2	التوجهات الاقتصادية للبلاد خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية الذي لا يوفر مناصب عمل كافية لخصوصية هذا القطاع.	3,75	0.75	1,042	24,941	0.00
	3	غياب برامج استثمارية خاصة بالخريجين لإنشاء مشاريعهم الخاصة.	3,75	0.75	1,176	22,092	0.00
	4	وجود وظائف لا تلبي متطلبات الخريجين (التخصص، الأجر، المنطقة).	3,71	0.74	1,166	22,031	0.00
	5	عدم قدرة وكالة التشغيل ومعارض العمل في دمج وتوظيف الخريجين في سوق العمل.	4,23	0.84	0,905	32,383	0.00

	جميع فقرات المحور الأول		3,9083	0.78	0,58776	46,069	0.00
المحور الثاني	**6**	طرق التدريس المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي هي نظرية أكثر منها تطبيقية.	4,27	0.85	1,125	26,303	0.00
	7	مؤسسات التعليم العالي لا تقوم بإبرام اتفاقيات مع مؤسسات القطاع العام والخاص من أجل توظيف خريجيها.	4,60	0.92	0,644	49,549	0.00
	8	تخصصك لم يضمن لك وظيفة مقبولة بعد التخرج مباشرة.	3,48	0.69	1,220	19,754	0.00
	9	يوجد فرق بين ما تم دراسته من طرف الخريج ومتطلبات سوق العمل.	3,54	0.70	1,220	20,118	0.00
	10	الوظيفة الحالية التي تشغلها لا تتماشى مع طبيعة تخصصك.	2,98	0.59	1,229	16,796	0.00
	جميع فقرات المحور الثاني		3,7750	0.75	0,72244	36,202	0.00
المحور الثالث	**11**	الحصول على ووظيفة غالبا ما يكون باستخدام العلاقات الشخصية.	4,35	0.87	0,934	32,307	0.00
	12	تركز مناصب شغل في مناطق معينة ومحدوديتها في مناطق أخرى.	4,17	0.83	1,059	27,270	0.00
	13	نقص الخبرة المهنية لدى الخريجين التي يطلبها غالبا أرباب العمل.	4,29	0.85	0,824	36,082	0.00
	14	سمعة الجامعة، المدرسة، المعهد الذي تخرجت منه أكسبك ميزة تنافسية في سوق العمل.	2,98	0.59	1,280	16,128	0.00
	15	تعرفك على المؤسسة أثناء القيام بالتدريب العملي فيها منحك فرصة للعمل لديها.	2,60	0.52	1,144	15,775	0.00
	جميع فقرات المحور الثالث		3,6792	0.73	0,61018	41,774	0.00

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أنه في الفقرة رقم 1 بلغ الوزن النسبي 82% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة، أي أن أفراد العينة يوافقون على وجود عدد كبير من الجامعات التي تخرج أعداد هائلة من الخريجين مقابل سوق العمل المحدود. والفقرة رقم 2 بلغ الوزن النسبي فيها 75% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من

0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة، أي أن أفراد العينة يوافقون على أن التوجهات الاقتصادية للبلاد خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية الذي لا يوفر مناصب عمل كافية لخصوصية هذا القطاع. والفقرة رقم 3 بلغ الوزن النسبي فيها 75% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة، أي أن أفراد العينة يوافقون على غياب برامج استثمارية خاصة بالخريجين لإنشاء مشاريعهم الخاصة. والفقرة رقم 4 بلغ الوزن النسبي فيها 74% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة، أي أن أفراد العينة يوافقون على وجود وظائف لا تلبي متطلبات الخريجين (التخصص، الأجر، المنطقة). والفقرة رقم 5 بلغ الوزن النسبي فيها 84% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة، أي أن أفراد العينة يوافقون على عدم قدرة وكالة التشغيل ومعارض العمل في دمج وتوظيف الخريجين في سوق العمل. وبصفة عامة تظهر نتائج جميع فقرات المحور الأول من خلال الوزن النسبي الذي بلغ 74% ومستوى الدلالة 0.000 والتي هي أقل من 0.05، مما يدلان أن أفراد العينة يوافقون على أن التوجهات الاقتصادية الحالية والمستقبلية في الجزائر تؤدي إلى توفير مناصب عمل كافية لخريجي مؤسسات التعليم العالي. والفقرة رقم 6 بلغ الوزن النسبي 85% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة، أي أن أفراد العينة يوافقون على طرق التدريس المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي هي نظرية أكثر منها تطبيقية. والفقرة رقم 7 بلغ الوزن النسبي فيها 92% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة، أي أن أفراد العينة يوافقون على مؤسسات التعليم العالي لا تقوم بإبرام اتفاقيات مع مؤسسات القطاع العام والخاص من أجل توظيف خريجيها. والفقرة رقم 8 بلغ الوزن النسبي فيها 69% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة، أي أن أفراد العينة يوافقون على تخصصك لم يضمن لك وظيفة مقبولة بعد التخرج مباشرة. والفقرة رقم 9 بلغ الوزن النسبي فيها 70% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة، أي أن أفراد العينة يوافقون على يوجد فرق بين ما تم دراسته من طرف الخريج ومتطلبات سوق العمل. والفقرة رقم 10 بلغ الوزن النسبي فيها 59% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على سلبية الفقرة، أي أن أفراد العينة لا يوافقون على أن الوظيفة الحالية التي يشتغلونها لا تتماشى مع طبيعة تخصصهم. وبصفة عامة تظهر نتائج جميع فقرات المحور الثاني من خلال الوزن النسبي الذي بلغ 75% ومستوى الدلالة

0.000 والتي هي أقل من 0.05، مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون على أن مؤسسات التعليم العالي في الجزائر تتبنى السياسات والاستراتيجيات التي لا تحقق التوافق بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل. والفقرة رقم 11 بلغ الوزن النسبي 87% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة، أي أن أفراد العينة يوافقون على أن الحصول على وظيفة غالبا ما يكون باستخدام العلاقات الشخصية. والفقرة رقم 12 بلغ الوزن النسبي فيها 83% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة، أي أن أفراد العينة يوافقون على تركز مناصب شغل في مناطق معينة ومحدوديتها في مناطق أخرى. والفقرة رقم 13 بلغ الوزن النسبي فيها 85% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة، أي أن أفراد العينة يوافقون على نقص الخبرة المهنية لدى الخريجين التي يطلبها غالبا أرباب العمل. والفقرة رقم 14 بلغ الوزن النسبي فيها 59% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على سلبية الفقرة، أي أن أفراد العينة لا يوافقون على أن سمعة الجامعة، المدرسة، المعهد الذي تخرجوا منه أكسبهم ميزة تنافسية في سوق العمل. والفقرة رقم 15 بلغ الوزن النسبي فيها 52% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على سلبية الفقرة، أي أن أفراد العينة لا يوافقون على أن التعرف على المؤسسة أثناء القيام بالتدريب العملي فيها يمنح فرصة للعمل لديها. وبصفة عامة تظهر نتائج جميع فقرات المحور الثالث من خلال الوزن النسبي الذي بلغ 73% ومستوى الدلالة 0.000 والتي هي أقل من 0.05، مما يدلان أن أفراد العينة يوافقون على أنه توجد عوامل عديدة تؤثر سلبا على اندماج خريجي مؤسسات التعليم العالي في سوق العمل.

5. الخاتمة

بعد دراسة كل هذه المحاور والتعمق في محتواها تم الوصول إلى بعض النتائج كما يمكن تقديم بعض التوصيات كما يلي:

- قبول الفرضية الأولى التي تنص على أن التوجهات الاقتصادية الحالية والمستقبلية في الجزائر لا تؤدي الى توفير مناصب عمل كافية لخريجي مؤسسات التعليم العالي من خلال فقرات المحور الأول.
- قبول الفرضية الثانية التي تنص على أن مؤسسات التعليم العالي في الجزائر تتبنى السياسات والاستراتيجيات التي لا تحقق التوافق بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل.

– قبول الفرضية الثالثة التي تنص على أنه توجد عوامل عديدة تؤثر سلبا على اندماج خريجي مؤسسات التعليم العالي في سوق العمل.

وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات والاقتراحات كالآتي:

- دراسة وتحليل سوق العمل فيما يتعلق بالقطاعات الواعدة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المجتمعات الاقتصادية والمسؤولين على اختلافهم.

- تحديد المهن المطلوبة بالدرجة الأولى في الوقت الحالي وفي المستقبل للقطاعات الاقتصادية ذات الصلة طبقا للتحليلات السابقة بالتعاون مع مجتمع الأعمال وبالتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين الآخرين والوزارات المعنية.

- ضمان تكوين وتدريب كوادر من الأفراد والعاملين مؤهلين بصورة جيدة بالمستويات المطلوبة، والذين يمكنهم تحمل المسؤولية من حيث التخطيط ودراسات الجدوى وتطوير المناهج والمتابعة والتقويم.

- إرساء قواعد نظام قوي وعملي ومرن في نفس الوقت، مدفوع باحتياجات سوق العمل يقوم على أساس طرق منهجية وواقعية لتطوير وتنفيذ المستويات القياسية من خلال التعليم والتدريب المهني بمستوياته وأنواعه المختلفة.

- تحقيق ملتقى للحوار بين كافة المسئولين ومتخذي القرار وأرباب العمل وأصحاب المصانع .... الخ.

- تحقيق التعاون بين مقدمي خدمات التدريب من القطاعين العام والخاص وطالبي الخدمة سواء على مستوي الشركات والمصانع أم على المستوي الفردي لوضع البرامج والدورات والمناهج التي تهيئ المتدربين لاحتياجات سوق العمل بما يتمشى مع المستويات العالمية.

- مشاركة أصحاب المصلحة من القطاعات الاقتصادية المختلفة في التخطيط والتنفيذ لجميع خطوات التأهيل والتدريب من حيث تحديد مواصفات المهن والتوصيف الوظيفي ووضع المناهج والمحتويات التي تحقق مستوى المعارف والمهارات المطلوبة لكل مهنة طبقا لمتطلبات السوق، وتحديد أعداد المطلوبين لكل تخصص وتوفير أماكن التدريب العملي لهم، وكذلك المشاركة في أعمال التقييم بما في ذلك وضع وتنفيذ وتقييم الامتحانات العملية في السنوات النهاية وفي نهاية الدورات التدريبية.

6. قائمة المراجع:

1 بن عمارة، منصور، الإبداع والابتكار كوسيلة لتحقيق الجودة في التعليم العالي. قدم إلى ملتقى دولي حول الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2011، ص:3.

2 هناك اختلاف بين مؤسسة التعليم العالي والجامعة، فالجامعة هي إحدى مؤسسات التعليم العالي وتضم مجموعة من الكليات ذات التخصصات المختلفة، أما مؤسسة التعليم العالي يمكن أن تكون جامعة، معهد للتعليم العالي، مدرسة للتعليم العالي أو مركز جامعي (المركز الجامعي هو مؤسسة تعليم عالي مرشحة للترقية إلى جامعة وفق مقاييس معينة).

3 la nouvelle dynamique de l'enseignement supérieur et Conférence mondiale sur l'enseignement supérieur: 1, sur le site P: de la recherche au service du progrès social et du développement, paris, 5-8 juillet 2009, web www.unesco.org.

United Nations Educational, Scientific and Organisation:UNESCO.

4 الجريدة الرسمية، العدد 24، القانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة 1419 الموافق ل 4 أفريل 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي المعدل والمتمم، ص:5.

5 مريزق هشام يعقوب وحسين الفقيه فاطمة، قضايا معاصرة في التعليم العالي (ط.1). الأردن: دار الراية، 2008، ص:23.

6 بن حمد الربيعي سعيد. (2008). التعليم العالي في عصر المعرفة: التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل (ط.1). دار الشروق، ص:33.

مريزق هشام يعقوب وحسين الفقيه فاطمة، مرجع سبق ذكره، 2008، ص ص:26-27. 7

نفس المرجع السابق، ص ص:27-28. 8

9 حجيم الطائي يوسف وآخرون، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، (ط.1). عمان: دار الوراق2008، ص:140.

10 طلحة عبد القادر، محاولة قياس كفاءة الجامعة الجزائرية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير-تخصص حوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص ص:88-91.

11 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي سنة 2007، ص ص:11-12، www.mesrs.dz.

12 إسماعيل ناصر محمد ناصر وناجي عطيوي عدوية، سوق العمل وتخطيط القوى العاملة في العراق. دت، 2007.

13 النويصر خالد، بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين واقعها وأسبابها وحلولها، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة، 2000، ص 65.

14 الجلال فوزية، دور الجامعات في إعداد القوى البشرية العاملة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة،1984، ص 103.

15 النويصر خالد. مرجع سبق ذكره، ص21.

16 رحمة انطوان، أوضاع عمالة خريجي التعليم المعاصر: دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 25 (1)، 1997 ص129.

17 النويصر خالد. مرجع سبق ذكره، ص22.

18 القرني علي، العلاقة بين برامج التعليم العالي وحاجات المجتمع السعودي التنموية. مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية 2، المجلد 2، 1990، ص536.

19 النويصر خالد، مرجع سبق ذكره، ص69.

20 الجبر عبد الله، علاقة التعليم الجامعي بسوق العمل بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر بعض مسئولي الإدارات الحكومية والأهلية: دراسة ميدانية. مركز البحوث التربوية، جامعة الملك سعود، الرياض، 1994.

21 المدى = أكبر قيمة – أصغر قيمة = 5 – 1 = 4.

22 طول الفئة = المدى / عدد الفئات = 4 / 5 = 0.8.

23 قيمة T الجدولية عند درجة حرية (47(= n – 1 ومستوى الدلالة 0.05 تساوي 2.01 حسب جدول توزيع ستودنت Student.

24 تمثل نسبة الحياد وفق مقياس ليكارت الخماسي والمحسوبة وفقا لما يلي: 3 / 5 = 0.60.